مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي،

القاهرة في ٥ - ٧ يوليو ٢٠٠٤

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

المدير التنفيذي
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

الناشر :
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩شارع رستم جاردن سيتي القاهرة
تليفون : ٧٩٤٦٠٦٥ - ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)
فاكس : ٧٩٢١٩١٣

العنوان البريدي:
ص ب: ١١٧ مجلس الشعب-القاهرة
E.mail: info@cihrs.org
الموقع على الإنترنت: www.cihrs.org

الصف الالكتروني: مركز القاهرة
غلاف وإخراج: أيمن حسين

التقرير الختامي

بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومجلة السياسة الدولية، انعقد مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي، في القاهرة في الفترة من ٥-٧ يوليو ٢٠٠٤، بحضور نحو ١٠٠ مشارك ومشاركة من ١٥ دولة عربية .

ناقش المؤتمر المبادرات الدولية للإصلاح في العالم العربي ، وما توصلت إليه القمم الدولية الثلاث (قمة الثمانية، قمة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وقمة حلف الأطلنطي)التي انعقدت خلال الشهر الماضي. كما ناقش وثيقة الاسكندرية ومبادرة"الاستقلال الثاني"❖ للإصلاح السياسي في العالم العربي، وما توصلت إليه قمة ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية بخصوص قضية الإصلاح، وذرائع الحكومات العربية لرفضه،وتقييم منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي لنتائج القمة. كما ناقش المؤتمر رؤى وأولويات الإصلاح السياسي في

❖صدرت عن المنتدى المدني الأول الموازى للقمة العربية الذى نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان في بيروت - مارس ٢٠٠٤ بمشاركة ٥٢ منظمه من ١٣ دولة عربية . انظر www.cihrs

ثماني دول عربية، هي مصر - سوريا - تونس - الأردن - البحرين - السعودية - العراق والجزائر. كما توقف عند مسار التجربة المغربية في الإصلاح.

من خلال أوراق ومداولات المؤتمر يمكن استنتاج المستخلصات الرئيسية التالية:

أولا: رغم التحفظ على بعض الدوافع الكامنة خلف المبادرات الدولية للاصلاح في العالم العربي، إلا أنه يلاحظ أنها قد اشتملت على عدد من أهم مطالب الإصلاح التي تضمنتها برامج المصلحين والحركات السياسيةوالمنظمات الحقوقية في العالم العربي،وتصلح الرؤى المتضمنة فى مبادرة مجموعة الثماني كبداية للمناقشة والحوار، على أن تتسع للمجتمع المدني في العالم العربي كشريك متكافئ مع الحكومات العربية في هذه الشراكة، باعتباره طرفاً أصيلاً في أية عملية إصلاح جادة في كل دولة .

ولا شك أن هناك مصلحة مشتركة فى مناهضة التعصب الدينى والعرقى وثقافة العنف والتمييز والكراهية على الجانبين. فقد جرى اختطاف الإسلام من جانب أقليات ضئيلة فى العالم العربى والاسلامى لتبرير أعمال العنف والإرهاب ولتأسيس دول دينية وتمييزية، مثلما جرى توظيف المسيحية واليهودية والتقاليد الدينية من فئات وتنظيمات تروج أيضاً للعنف وثقافة

الكراهية والتمييز.

من أهم إيجابيات المبادرات الدولية للإصلاح، أنها قد دفعت الحكومات العربية- التي لا تبالي بمطالب الرأي العام الوطني بالإصلاح في بلادها - إلى الاهتمام بقضية الإصلاح، حتى لو اقتصر الأمر على الحديث عنها،وحتى لو كان خطابها موجها بالأساس للمجتمع الدولي. فللمرة الأولى في تاريخ اجتماعات قمم ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية فرضت قضية الإصلاح والديمقراطيةوحقوق الإنسان نفسها على جدول الأعمال ، كما بادرت حكومتا اليمن ومصر بعقد مؤتمرين عن الإصلاح في صنعاء في يناير الماضي،وفي الاسكندرية في مارس من نفس العام.

ثانياً : تتحمل الحكومات العربية مجتمعة ومنفردة المسئولية الأخلاقية والسياسية عن الإهانة الماثلة فى حقيقة أن المجتمع الدولى صار مضطرا للتقدم بمبادرات إصلاحية إلي المنطقة، بسبب رفض هذه الحكومات الطويل للمبادرات الداخلية للاصلاح السياسي والتشريعي والدستوري والقضائي ولمكافحة الفساد والفقر، والذى طرحته القوى الديموقراطية والمستنيرة فى العالم العربى منذ هزيمة ١٩٦٧، أو في إطار الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال.

ثالثاً: إن تلك المسئولية الجماعية عن التأخر الشديد فى الاصلاح السياسي والدستوري قد

ظهرت بصورة مقلقة فى قرارات مؤتمر القمة العربى الأخير فى تونس، لتقدم دليلاً جديداً على أن أغلبية الحكومات العربية ترفض الإصلاح بصرف النظر عن مصدر المطالبة به، من الداخل أم من الخارج. فقد اكتفت القمة ببيان نوايا إنشائي لا يتضمن أي التزامات عملية أو ترتيبات زمنية، فضلا عن ربطها الإصلاح بحل القضية الفلسطينية. في نفس الوقت الذي واصلت عدد من الحكومات العربية الموقعة على البيان قمع الحريات والتحرش بمنظمات حقوق الانسانوبالمصلحين قبلوبعد القمة .

رابعاً : إن إنهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة والاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطينى، هى مطالب أساسية تعزز قوة الدفع نحو الاصلاح السياسي والدستوري فى العالم العربي وقوى الاعتدال وتكبح الميل للتشدد الدينى والتطرف والعنف السياسي فى العالم العربى، لكن لا يمكن توظيف معاناة الشعب الفلسطينى لتعطيل الشروع بالاصلاح أو لتبرير انتهاكات حقوق الانسان.

خامساً : إن رغبة الحكومات العربية في تفادي ضغوط المجتمع الدولى من أجل الاصلاح، وجدت جانباً من تعبيرها في مسارعة بعضها لعقد مؤتمرات حول الاصلاح. وإذا كان من المنطقى أن تعقد منظمات المجتمع المدنى

المؤتمرات من أجل تعبئة رأى عام ضاغط على الحكومات من أجل الاصلاح، فإن المؤتمرات التى رعتها بعض الحكومات كان من المفترض أن تتقدم ببرامج وخطط عمل محددة بتوقيتات زمنية لتطبيق مطالب الاصلاح المرفوعة من قبل القوى السياسية والمجتمع المدنى في العالم العربي على مدى عدة عقود .

سيناريوهات الإصلاح

سادساً : إن شعوب العالم العربي في مأزق صعب، فهي :

١- تتشكك في دوافع وجدية المبادرات الدولية للاصلاح.

٢- تدرك أن حكوماتها ترفض الاصلاح، باعتباره تهديدا للسلطات المطلقة التي تتمتع بها،وتنفرد بمقتضاها في التصرف في كل شؤون الأوطان دون حسيب أو رقيب.

٣- لا تملك القوة اللازمة لاجبار حكوماتها علي الشروع بالاصلاح ،نتيجة انقسام نخبها حول قضايا رئيسية.

سابعاً : في هذا السياق تبرز أربعة مسارات نظرية/ افتراضية لعملية الإصلاح :

١- **إصلاح مفروض من الخارج** على نمط ما حدث في العراق. غير أن النتائج حتى الآن تبدو مخيبة لآمال أكثر المتفائلين، حتى مع التسليم بمدى قسوة الظروف السابقة على الاحتلال .كما أن الطابع الاستثنائي لوحشية النظام الدموي السابق في العراق مقارنة بغيره من النظم الاستبدادية في العالم العربي، تستبعد بالضرورة احتمالات تعميم هذا السيناريو .

٢ - **سيناريو ثوري**، وهو بالتالي لا ينطبق عليه تعبير الاصلاح .ولكن الأهم هو أن مقومات هذا السيناريو لا تتوافر في العالم العربي، فليس هناك مؤشرات بعد علي وجود حركة ديمقراطية قادرة على أن تفرض أهدافها من خلال ثورة شعبية ، أو تحالف مدني عسكري .

٣ - **إصلاح من أعلى**، اقتداء بالنموذج المغربي في الاصلاح التدريجي-الذي ما زالورغم بعض التراجعات من وقت لآخر- يقوم على قاعدة توافق عريض بين النظام الملكي والاحزاب السياسية الرئيسيةوقطاع هام من مؤسسات المجتمع المدني، مع استعداد النظام السياسي للاعتراف بجرائم الماضي.

غير أن هناك عدداً محدوداً للغاية من الحكومات العربية المؤهلة لأن تختار هذا

السيناريو .ولا شك أن الاستعداد لنهج هذا الطريق ومعدل السير فيه، لن يتوقف فقط على طبيعة الإرادة السياسية للنظم الحاكمة،ولكن أيضا على مدى ديناميكية المجتمع المدنيوالأحزاب السياسية في كل دولة،وطبيعة تفاعلات المجتمع الدولي مع تلك الدول .

٤- **سيناريو المجتمع المدني،** وهو يتطلب أن تنمو قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية في أي دولة، إلى مستوى يمكنها من إحداث تطوير نوعي في علاقات القوى مع النخب الحاكمة، بما قد يتضمنه ذلك من احتمال شق النخب الحاكمة ذاتها،وانحياز أقسام منها لنهج الاصلاح .

ورغم أن هذا السيناريو يعتمد بشكل كلي على طابع التفاعلات الداخلية، إلا أن طبيعة تفاعلات المجتمع الدولي مع كل من النظم الحاكمةوالمجتمع المدني في كل دولة، سيلعب دوراً حيوياً في مدى تهيئة البيئة المناسبة لهذا المساروmعدل السير فيه.

بالطبع ليس هناك سور صيني يفصل بين السيناريوهات الافتراضية الثلاثة الأخيرة، فالثالث قد يقود للرابع،والرابع قد يقود للثالث أو الثاني .وقد يؤدي انتكاس أي من السيناريوهات الثلاثة الأخيرة في ظروف خاصة، إلى فرض السيناريو الأول .

متطلبات الإصلاح من الداخل

ثامناً: إن السيناريو الافتراضي الرابع للإصلاح من الداخل يتطلب:-

١ - توافر إرادة سياسية صلبة للنخب السياسيةوالثقافية،وتوافقاً على الاولوية القاطعة لقضية الاصلاح السياسي على جدول أعمالها،و على حساب أية قضايا أخرى مهما بلغت أهميتها.

٢- التوصل الى حل توافقي خلاق لإشكالية علاقة الدين والدولة، دون أن يخل ذلك بجوهر قضية الاصلاح، أو يقود لإحلال نظام استبدادي محل آخر .

٣ - التوافق حول برنامج حد أدنى للإصلاح،في كل دولة .

٤- توافر إرادة سياسية بالاصلاح من جانب النخبة الحاكمة، أو على الأقل عدم اللجوء للعنف لقمع حركة الاصلاح.

أولويات الإصلاح

تاسعاً: لم يكن من أهداف هذا المؤتمر إعادة تحديد كل مطالب الاصلاح السياسي، فقد سبق لوثيقة "الاستقلال الثانى " أن فصلتها بشكل شامل. إن اختلاف المعطيات السياسية

والاجتماعية والثقافية بين الدول العربية يمكن أن يقترح أولويات خاصة بكل دولة أو مجموعة من الدول. إن التركيز على أولويات معينة في مرحلة محددة، لا يعني بالطبع التقليل من شأن بقية عناصر برامج الإصلاح السياسي الشامل.

لقد أوضحت مداولات المؤتمر أن الأولوية في مطالب الإصلاح السياسي في النظم الجمهورية هي لتداول السلطة، ووضع حد زمنى أقصى لفترات تولى رئاسة الجمهورية، وأن الاولوية في النظم الملكية هي للتحول إلى نظم ملكية دستورية. وأن الاولوية في مصر هى للتحول إلى جمهورية برلمانية، وفي سوريا لإرساء دولة القانون، وفي السعودية لاصلاح المؤسسة الدينية وفصلها عن السلطة السياسية. كما أن الاصلاح الدستورى الشامل وإعمال مبادئ المساواة والمواطنة وحقوق النساء تشكل قضية مركزية في كل الدول العربية.

إن الرهان على آليات النمو الذاتي وقوى الاصلاح في كل دولة في العالم العربي، يفترض بالضرورة انتقاء أولويات محددة، هي التي يمكن أن يساعد التركيز عليها على تنمية هذه القوى،وخلق أفضل بيئة ممكنة للتفاعل الخلاق بين أطرافها،وبينهاوبين النخب الحاكمةوالمجتمع الدولي،وبما يؤدي في مرحلة ما لإحداث تعديل جوهري في المعادلة السياسية السائدة / الحاكمة.

وفي هذا السياق تبرز عدد من الاولويات

المشتركة التى تساعد بشكل خاص علي تنمية قوى الإصلاح، هي :

١- إطلاق حرية امتلاك وسائل الإعلام وتدفق المعلومات .

٢ - إطلاق حرية إنشاءوإدارة الاحزاب السياسيةوالنقابات والمنظمات غير الحكومية.

٣ - إطلاق حريات التعبير وخاصة الحق في التجمع والاجتماع.

٤- رفع حالة الطوارئ -حيثما تكون سارية- وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية.

آليات الإصلاح

عاشراً : لقد أوضحت مداولات المؤتمر مدى محدودية الخيارات بالنسبة لآليات الاصلاح، على النحو الذى يشير إليه التشخيص الموجز لمعضلة الوضع الحالي في العالم العربي (انظر سادساً)، هذه الخيارات هي :

١ - محلياً : إبداع إطار تنظيمي خلاق لقوى الاصلاح في كل دولة، يكون ذا طبيعة ائتلافية مرنة، بحيث يتسع للاحزاب السياسيةومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات العامة التي تتوافق على

برنامج حد أدنى للاصلاح. ويمكن أن يتسع هذا الإطار لأطراف وعناصر من النخب الحاكمة عندما يكون ذلك ممكناً.

٢ - إقليمياً: إنشاء منبر إقليمي في العالم العربي للحواروتبادل الخبرات بين قوي الإصلاح من أحزاب سياسيةومؤسسات مجتمع مدني وشخصيات عامة .

٣- دولياً: تطوير هيكل الحوار المقترح بين المجتمع الدولي والحكومات العربية الراغبة في الإصلاح، ليصير مثلث متساوي الأضلاع، بانضمام مؤسسات المجتمع المدني كشريك متكافئ في هذا الحوار.

٤ - أدوات مساعدة:

- اضطلاع المجتمع المدني بإنشاء مرصد لمراقبة تطوروقياس معدل السير في الإصلاح في الدول العربية.

- إعداد توثيق شامل للمبادرات الإصلاحية التى طرحتها القوي الديمقراطية في العالم العربي منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧، للبرهنة على مدى العنت والبطش الذي واجه هذه المطالب والمبادرين بها قبل وقت طويل من طرح المبادرات الدولية للإصلاح. ولكى يكون ذلك التوثيق مرجعاً للقوى السياسية والمجتمع المدني في إعداد برامجها

المعاصره .

إن تخلى مؤتمر القمة العربى الأخير عن مسئولياته فى الالتزام بالإصلاح، يزيدنا إصرارا على أن الإصلاح هو مصلحة مشتركة لجميع الشعوب العربية. ويدعو المؤتمر جميع الاحزاب السياسية والقوى المدنية من جمعيات أهلية ونقابات ومنابر الفكر والرأى وغيرها من المؤسسات الديموقراطية، لبناء وتوسيع شبكات وتبنى فاعليات مشتركة لتعزيز الكفاح من أجل الديموقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، والتلامس مع الحركات الاجتماعية والجماهيرية وتعزيز النضال المشترك من أجل تلك الأهداف.